تَجْديدُ

المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

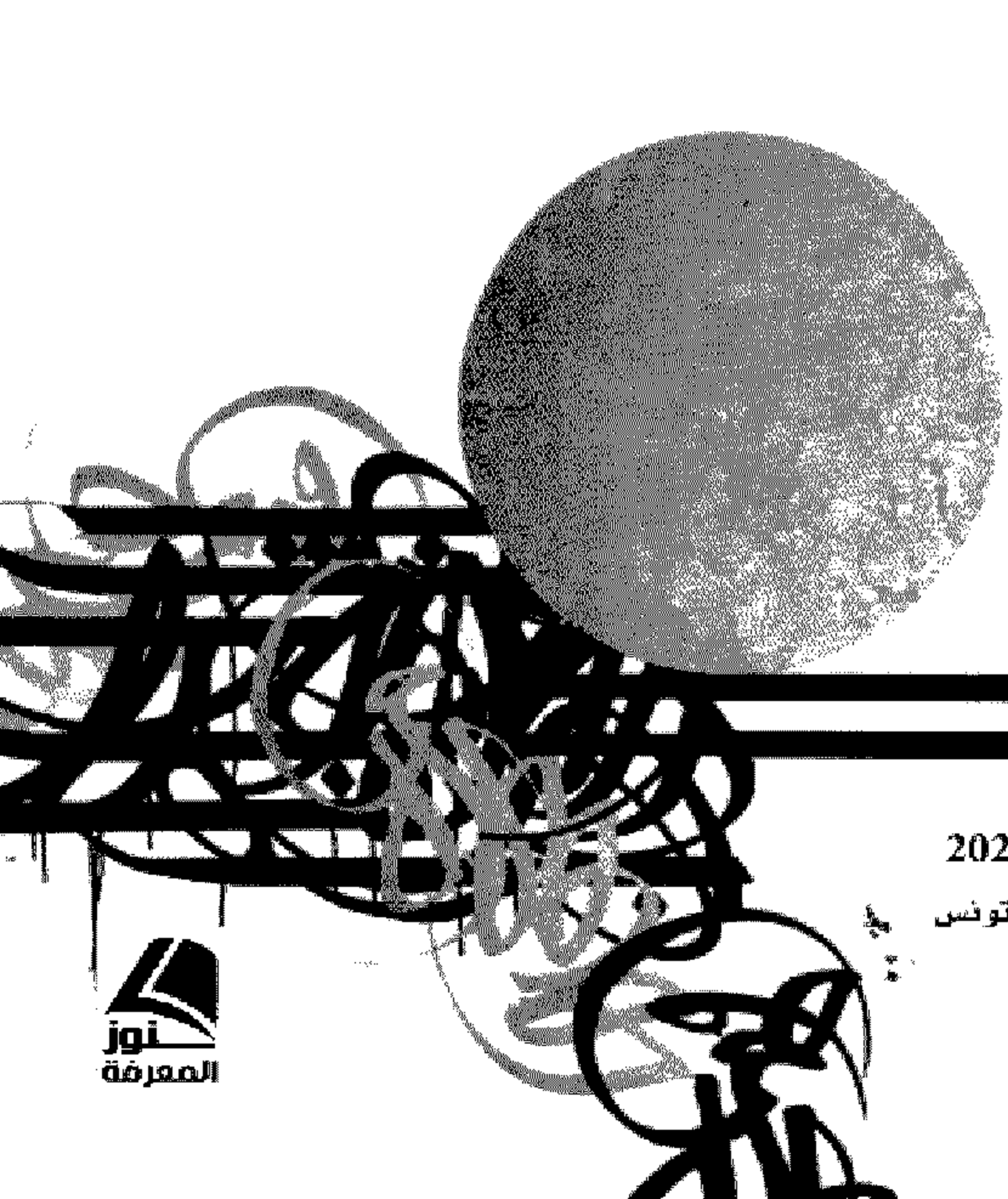

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

نور المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ
المِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فـدوى العـذاري

نوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

صلة القصدية بالأعمال اللغوية

شكري السعدي

أستاذ مشارك -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- تونس

chokrisaadil@gmail.com

قام تيار الفلسفة التحليلية على مبدإ توضيح الفِكَر والمفاهيم والتصورات وضبطها وتدقيقها بأدوات أهمها فحصُ اللغة الحاملة لهذه الفِكَر والمفاهيم والتصورات والتساؤلُ عن كيفية أدائها للمعاني حتى عُدَّ المبحث اللغوي من أهم المباحث الواقعة في دائرة هذا التيار واعتُبر الإقرار بدور اللغة الفاعل في الفلسفة سمة تصلح بمفردها أحيانا لتعريف الفلسفة التحليلية باعتبارها فلسفة لغوية أو تحليلا لغويا. وانقسم المشتغلون بالمبحث اللغوي من الفلاسفة إلى فريقين أولهما فريق الصوريين[1] الذين سلكوا مسلك فيتغنشتاين في فلسفته الأولى[2] فانتصروا للغة المثالية القائمة على قواعد المنطق الحديث واعتبروها دون غيرها كفيلة بوصف العالم وصفا متينا ونقل صورته نقلا أمينا وإن اختلفوا بين مشكك في جواز إصلاحها وتدارك ما فيها من نقص وقصور وبين قائل بذلك. وثانيهما فريق اللغويين[3] أو أنصار اللغة العادية الذين اتبعوا فيتغنشتاين في فلسفته الثانية[4] وكانوا يرَون أن اللغة العادية تامة في ذاتها كاملة في نفسها لا تحتاج إلى إصلاح ولا

(1) formalistes

(2) Cf. Wittgenstein, Ludwig. 1921 / 1974. Tractatus Logico-Philosophicus. English translation by D. F. Pears and B. F. McGuinness. Revised edition. Routledge & Kegan Paul Ltd, London.

(3) linguistes

(4) اطلب فيتغنشتاين، لودفيغ، 1953/2007، تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنور، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

تفتقر إلى تهذيب، إذ حسبُ الفيلسوف النظرُ في عملها وجريانها وتتبع وجوه تصرفها ومراقبة طرائق استعمالها حتى يقف على ما فيها من النكت واللطائف والدقائق والرقائق مما لا يتضمنه أي لسان اصطناعي أو لغة مبْنيَّة.

وإلى هذا الفريق الثاني ينتسب الفيلسوف الأمريكي جون روجرز سيرل. فقد تتلمذ على علمين من أعلامها هما جون ل. أوستن[1] وبيتر ف. ستروسن[2] وتأثر بكتابات معاصريه من أمثال هـ. بول غرايس (في تمييزه بين معنى الجملة ومعنى المتكلم مثلا)[3] ور. م. هار (في تمييزه بين القوة المضمنة في القول والمحتوى القضوي مثلا)[4]. وإليزابيث أنسكومب (فيما يتعلق باتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم)[5]. وكانت آراؤه في اللغة جماع ما أخذه عن معاصريه وما طوره هو نفسه من مفاهيم. وكان سيرل قوي النفس شديد الشكيمة كثير الاقتراح والإبداع قليل التقليد والاتباع ميالا إلى مقارعة آراء جهابذة أهل عصره لا يكاد يستعرض من مقالاتهم مقالة إلا فحصها ونقدها. وكان إلى ذلك حريصا على أن يجد لنفسه موقعا بين النظريات الكبرى المتصارعة مُصِرًّا على تمييز أطروحته من أطاريح غيره وإن كانت قريبة مما يذهب إليه ويقول به.

I

وكتاب **العبارة والمعنى** هو ثاني اثنين ألفه سيرل بعد كتاب **الأعمال اللغوية**[6] وختم به المرحلة اللغوية من تفكيره الفلسفي قبل أن ينتقل في كتابه الثالث الموسوم بالقصدية إلى مرحلة ثانية مدارها على فلسفة الذهن. ويتضمن **العبارة والمعنى** جملة من المقالات نشرها المؤلف مُنَجَّمَة ثم جمعها في كتاب واحد استأنف فيه ما كان بدأه في كتابه الأول من بحث في نظرية الأعمال اللغوية.

---

(1) John L. Austin

(2) Peter F. Strawson

(3) Grice, H. P. 1957. *"Meaning"*. *The Philosophical Review*. Vol. 66, No. 3. pp. 377-388.

(4) Hare, R. M. 1952. *The Language of Morals*. *Oxford: Clarendon* Press, p. 18.

(5) Anscombe (Elizabeth). 1958. *Intention*. Oxford, Blackwell, p. 56.

(6) سورل، جون، الأعمال اللغوية، 1969/2015. ترجمة أميرة غنيم ومراجعة محمد الشيباني، المركز الوطني للترجمة بتونس.

فقد عكف في **الأعمال اللغوية** على معالجة الجانب الأول من النظرية وهو الجانب القائم على فحص شروط نجاح العمل اللغوي، وانكب في الباب الأول من **العبارة والمعنى** على دراسة الجانب الثاني وهو تصنيف الأعمال اللغوية[1] فانطلق من تصنيف أوستن ولاحظ أنه تصنيف يعروه الخلل والاضطراب من وجوه كثيرة لأنه لا يستند إلى مبادئ واضحة ولأنه يخلط على وجه خاص بين الأعمال المضمنة في القول، وهي كلية متعالية على الألسنة المخصوصة، والأفعال الدالة على التضمن في القول وهي خاصة في كل لسان. وبيّن، خلافا لما ذهب إليه فيتغنشتاين من أن الأعمال اللغوية غير محصورة العدد، أن الكثرة الظاهرة في الأعمال اللغوية قابلة للاختزال في أصناف أو مقولات قليلة العدد وأن اللغة شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى لا تستعصي على التصنيف، وهو يسلك بهذا مسلك كل علم في رده الكثرة إلى القلة والمتعدد إلى الواحد وما لا ينحصر إلى عدد محدود من العناصر يمكن للذهن الإحاطة به والسيطرة عليه. وانتهى إلى إقرار خمسة أصناف من الأعمال اللغوية استنادا إلى جملة من المقاييس أهمها الغرض من العمل اللغوي. واتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم، والأحوال النفسانية المعبر عنها. ولئن رأى سيرل لاحقا أن الغرض من هذه الأعمال اللغوية إنما هو الإعراب عما في القلب والإفصاح عما في الضمير بتجلية الأحوال النفسية والهيئات القصدية حتى يُعرِّفَ كلُّ إنسان صاحبَه ما في نفسه من الحاجات فقد أقر لها بوظائف اجتماعية أخرى من قبيل ما تؤديه التقريريات من الإفادة ونقل المعلومات وما تحققه التوجيهيات من التأثير في السامع بحمله على فعل مّا[2]، وهي وظائفُ لا يعدَم بعضُها الصلة بما علقه اللسانيون بأركان التخاطبِ من وظائف لغوية من قبيل الوظيفة التعبيرية المنوطة بالمتكلم والوظيفة التأثيرية المعلقة بالمخاطب والوظيفة الإحالية التي مدارها الكون الخارجي.

---

(1) موشلر، جاك وريبول، آن، 2010/1994، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف عز الدين المجدوب ومراجعة خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص. 67.

(2) Searle, John. 1983. *Intentionality*. Cambridge: Cambridge University Press, p. 178.

غير أن سيرل لاحظ أن بعض هذه الأصناف الخمسة يمكن أن يتجاور في القول الواحد فيندرجُ القولُ في أكثرَ من مقولة وذلك عندما يخرج الكلام عن معناه الأصلي فيقول المتكلم شيئا (معنى الكلمة أو الجملة) ويعني شيئا آخر (معنى القول أو معنى المتكلم) كأن يخبر وهو يريد الأمر ويستفهم وغرضه التمني. فمن ثم سعى المؤلف في الباب الثاني إلى استخراج القواعد والمبادئ التي تخول السامع الانتقال من العمل الثانوي إلى العمل الأولي أي من المعنى الحرفي الذي تفيده الكلمات وتَسِمُه بنية الجملة الإعرابية . ويكون عادة مقصودا هو أيضا لا باعتباره غاية في نفسه ولكن من جهة كونه مطية للمعنى الثاني . إلى المعنى الذي هو غاية ما يريده المتكلم ونهاية ما يرمي إليه.

ولا يقتصر الفرق بين معنى الجملة ومعنى المتكلم على الأعمال اللغوية بل يتعداه إلى الخطاب التخييلي الذي تستعمل فيه اللغة استعمالا طفيليا على حد عبارة أوستن. فمن ثم عكف سيرل في الباب الثالث على دراسة الفروق بين الخطاب التخييلي وغيره من ضروب الخطابات كالخطاب الجاد والخطاب الأدبي (الذي يكون في الأكثر تخييليا أيضا) والخطاب القائم على الكذب. وانتهى إلى أن الخطاب التخييلي لا يروم مغالطة المخاطب، خلافا للخطاب القائم على الكذب. وهو لا يقوم على لغة خاصة تختلف عن لغة الخطاب الجاد ولكنه يقوم على جملة من المواضعات الأفقية تقطع الصلات التي تنشئها القواعد العمودية بين الكلمات والكون فتُعطِّلُ العمل العادي للقواعد الرابطة بين الأعمال المضمنة في القول والعالم وتعفي المتكلم من الالتزام بما تقتضيه أقواله من شروط الصدق. ذلك أن المتكلم في الخطاب التخييلي يزعم أعمالا لغوية أو يدعيها أو يتظاهر بها دون أن يوقعها فعلا. فالعمل المضمن في القول مزعوم وإن كان العمل القولي حقيقيا . ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا الباب أن سيرل يدرس منزلة لخطاب التخييلي المنطقية بالبحث في شروط صدق الأقوال التخييلية لا بما يطرحه هذا الخطاب من قضايا المنزلة الأنطولوجية للذوات التخييلية وهو محور آخر من محاور الدراسة الفلسفية للخطاب التخييلي[1].

(1) اطلب مثالا عن هذا النوع من الدراسة في كتاب بارسنز الأشياء التي لا وجود لها.

Parsons, Terence. 1980. *Nonexistent objects*. Yale University Press, New Haven and London.

أما الباب الرابع فقد وقفه سيرل على دراسة الاستعارة وانطلق فيه من نقد النظريات القائمة ولا سيما النظرية التي ترد الاستعارة إلى التشبيه ونظرية التفاعل التي تقول بقيام الاستعارة على تفاعل وتوتر بين اللفظة المستعملة استعمالا استعاريا وسياقها الحرفي الحافّ. فبيَّن في نقده لنظرية المشابهة التي يرجع القول بها إلى أرسطو أن كثيرا من الأقوال الاستعارية لا تقوم على مشابهة البتة أو هي تقوم على مشابهة موهومة تُكيِّفُها الثقافة والاعتقادات. واستدل في رده على نظرية التفاعل التي قال بها ريتشاردز[1] وبلاك[2] على أن إحاطة العبارات المستعملة على سبيل الحقيقة بالعبارة المستعملة على سبيل الاستعارة ليس أمرا مطردا في جميع الاستعارات فلا يشتمل القول الاستعاري على بؤرة استعارية وإطار حرفي بالضرورة بل قد يتضمن بؤرتين استعاريتين أو أكثر وهو ما لم يقدره القائلون بنظرية التفاعل. ومما يجدر ذكره أن عناية سيرل في هذا الباب انصبت على البحث في عمل الاستعارة وجريانها وذلك بالسعي إلى توضيح المبادئ والقوانين التي تتيح للسامع الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الاستعاري أي من معنى الكلمة أو الجملة إلى المعنى الذي هو مقصد المتكلم ولم يُعن فيه صاحبه بالبحث في وجه الاستعارة الإبداعي أي في مزيتها وفضلها على الكلام الحرفي وعلى غيرها من الوجوه البلاغية[3].

وقد تناول سيرل في الباب الخامس المعنى الحرفي فسعى إلى إبطال الرأي القائل بأن المعنى الحرفي هو معنى الكلام خارج كل سياق دون أن ينكر وجود المعنى الحرفي أو يضعف دوره في التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى الاستعاري، والتفريق بين التخييل واللاتخييل والفصل بين الأعمال اللغوية المباشرة وغير المباشرة. ورأى أن المعنى الحرفي لا ينطبق إلا استنادا إلى خلفية من الافتراضات السياقية التي لا تكون متحققة في بنية الجملة الدلالية بالضرورة. وهذا المعنى الحرفي هو، في التوجيهيات مثلا، عبارة عن الكيفيات

---

(1) Richards

(2) Black

(3) أطلب موشلر وريبول، 1994/2010، 440.

الإجرائية والطرق المخصوصة والأساليب المعهودة المتعارفة التي يتوقع المخاطب من السامع توخيها في الامتثال للأمر، فلا يكون السامع قد امتثل لقول المتكلم: «أغلق الباب» مثلا باقتلاع الباب وإطاره ولوازمهما من الحائط وإقامة كل ذلك وسط الغرفة ثم تحريك الباب حتى يُثَبَّتَ في الإطار.

ولنا أن نشير، عرضا وعلى سبيل المقارنة، إلى أن هذه الافتراضات السياقية (أو المقامية) التي يقوم عليها المعنى الحرفي والتي استبعد سيرل تحققها في البنية الدلالية للجملة هي في النحو العرفاني، عند لانغاكر، جزء من الدلالة اللغوية للعبارات إذا قصدنا بالدلالة (أو المعنى) الكيفية التي يفهم بها المتكلم تلك العبارات. فالظروف والملابسات التي تستعمل فيها العبارات اللغوية عادة ما تكون مشحونة بإمكانات دلالية كامنة مختلفة. وتتحقق هذه الإمكانات باستعمال العبارات الملائمة في المقام المعين. والعبارات إنما تستغل هذه الإمكانات فيكون المقام جزءا مما يفهمه المتكلم أي جزءا من معناها. وعلى هذا يكون المعنى المقامي جزءا من معنى العبارة التي يفهمها المتكلم لأن المقام يوفر إمكانات مخصوصة من المعاني والمتكلم يفهم تلك المعاني عند فهمه للعبارة المتحققة في مقام معين فيدرك العبارة مقترنة بالمعنى الذي يستوجبه المقام، ومن ثم كان المعنى اللغوي عند لانغاكر يتضمن من البنية الإضافية كل ما يجعل عملية التصور (أو المَفْهَمَة) متماسكة وكل ما يدركه المتكلمُ العادي على أنه مقصود من الكلام[1].

أما الباب السادس فقصد خصصه سيرل للنظر في التمييز الشائع بين الاستعمالات الإسنادية للرسوم المحددة واستعمالاتها الإحالية، وهي قضية تدخل في باب إسناد المراجع للأقوال: فإذا كان الاستعمال الإسنادي عاما مطلقا لا يحدد مرجعا بعينه فإن الاستعمال الإحالي مقيَّد يُحيل على مُعيَّن مخصوص لأن للمتكلم علما تفصيليا بالمحال عليه. وقد رأى المؤلفُ أن هذا التمييز متهافت وسعى إلى نقده ببيان أن ما يسمى استعمالا إسناديا هو إحاليٌّ أيضا شأنه في ذلك شأن الاستعمال الإحالي، وأن الاختلاف بين النوعين كامن في دقة الإحالة

(1) Langacker, Ronald W. 2008. *Cognitive grammar A Basic Introduction*. Oxford University Press. USA, 29-30.

ووضوحها تبعا لما يكون للمتكلم من الاعتبارات عند إجراء الإحالة. ولتفسير ذلك استعان سيرل بمنوال تحليل الأعمال اللغوية غير المباشرة ووسعه لتفسير القضايا الإحالية فاستبدل التمييز بين الإحالي والإسنادي بالتمييز المألوف الأثير عنده بين معنى الجملة ومعنى المتكلم. وقياسا على الأعمال اللغوية غير المباشرة التي يُميِّز فيها بين العمل الأولي المضمن في القول الذي يقصده المتكلم والعمل الثانوي الحرفي الذي يُستنتج منه العمل الأولي رأى المؤلف أن كل إحالة تجري وَفق اعتبار ما. وفرَّق في الاستعمالات المسماة إحالية بين اعتبار أوَّلي يقصده المتكلم واعتبار ثانوي غير مقصود في ذاته ولكنه مطية إلى الاعتبار الأولي. ورأى أن الإحالة قد تنجح وإن لم يكن الرسم المحدِّدُ صادقا حرفيا كقولك في شأن رجل يأتي سلوكا شديد الغرابة في قاعة المحكمة: «قاتلُ السعيدي معتوه» وإن تبين لاحقا أنه بريء. لأن «قاتل السعيدي» اعتبار ثانوي في هذا المقام. والاعتبار الأولي المقصود هو «الرجل الذي نراه كلانا في قاعة المحكمة». واستنتج سيرل أن ما يميز الاستعمالات المسماة إسنادية أنها تجري في الأغلب حسب اعتبار واحد هو الاعتبار الأولي الذي تجري وفقه الإحالة. وأنَّ ما يميز الاستعمالات المسماة إحالية أنها تجري وَفْقَ اعتبار ثانوي بحيث لا يطابق فيها معنى الجملة معنى المتكلم في الغالب. وما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب أن القول بأن الاستعمالات الإسنادية لا تعدَمُ الإحالة مؤيدٌ بما ذهب إليه ملنار[1] من أن الوحدات المعجمية الاسمية التي لا يخلو منها رسم من الرسوم المحددة وحداتٌ مستقلة إحاليا وبأن لها في ذاتها قوة إحالية دون اعتبار اقترانها بالعبارات الإحالية غير المستقلة كالإشاريات وبقطع النظر عن دقة الإحالة وتعينها[2].

وعقد المؤلف الباب الأخير للنظر في بعض وجوه علاقة فلسفة اللغة باللسانيات ولا سيما علاقة نظرية الأعمال اللغوية بعلم الدلالة التوليدي وذلك من خلال فحص مقاربتين من مقاربات الدلالة التوليدية للأعمال اللغوية:

---

(1) Milner.

(2) اطلب موشلر وريبول، 1994/2010، 138.

- أولاهما فرضية الحذف الإنشائي التي قال بها روس[1]، وهي فرضية تقوم على تقدير صدر إنشائي يناسب عند سيرل مؤشر القوة المضمنة في القول، وهو عبارة عن فعل إنشائي يتسلط على الجملة في بنيتها العميقة. وقد كانت هذه النظرية في تفاصيلها محل نقد من مؤلفين عديدين أبرزهم لايكن[2] الذي طعن فيها ببيان أنَّه يترتب على القول بها التسويةُ في البنية العميقة. ومن ثم في المعنى، بين الجملة المشتملة في بنيتها السطحية على فعل إنشائي ونظيرتها التي تخلو من ذلك الفعل الإنشائي. وحقيقة الأمر بخلاف هذا من قِبَل أن الجملتين المذكورتين تختلفان في شروط الصدق. فالجملة التي يظهر الفعل الإنشائي في بنيتها السطحية من قبيل «أقول إن المطر ينزل» صادقة بمجرد التلفظ بها، أما نظيرتُها التي تعدّم الفعل الإنشائيّ «المطر ينزل» فتكون صادقة أو كاذبة تبعا لوجود ما تنطبق عليه أو عدم وجوده، وهذا ما سماه لايكن بالمفارقة الإنشائية[3] أما سيرل فقد تعلقت همته بنقد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، إذ لم يرَ حاجة إلى تقدير فعل إنشائي في البنية العميقة يناسب العمل اللغوي المنجز لأن العمل اللغوي المدلول عليه بذلك الفعل هو من الحقائق البديهية التي يشترك المتكلم والسامع في العلم بها اشتراكَهما في العلم بقواعد إنجاز الأعمال اللغوية. وانتفاء الحاجة إلى تقدير الفعل الإنشائي في البنية العميقة يشبه من هذه الجهة انتفاء الحاجة إلى تقدير ضمير المخاطب في التوجيهيات من جهة أن قاعدة المضمون القضوي في نظرية الأعمال اللغوية التوجيهية تنص على أن مضمونَ التوجيهية القضويَّ يُسنِد إلى السامع سلوكا ما في

---

(1) Ross.

(2) Lycan.

(3) اطلب موشلر وريبول، 1994/2010، 114؛ وموشلر، جاك وريبول، آن، 1998/2003، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ومراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

المستقبل. وعلى هذا فإنه يلزمُ من إلقاء صيغة الأمر إلقاء حرفيا إسنادٌ إلى السامع على وجه الضرورة.

- وثانيتُهما مقاربة مسلمات المحادثة التي قال بها غوردن[1] ولايكوف[2]. وقد نقد سيرل هذه المقاربة في بعض تفاصيلها فدحض على سبيل المثال التعميم القائل بأنه يلزم من كل سؤال فاسد عن قدرة السامع على فعل شيء ما طلبٌ منه أن يفعل ذلك الشيء. غير أن أهم مطاعنه عليها هو أن ما توصلت إليه هذه النظرية من نتائج لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لما ينبغي تفسيره فعلا. فهي تقدم ما ينبغي أن يفسر على أنه هو التفسير نفسه وتجعل «المدَّعى عين الدليل»[3] و«المطلوبَ مُقدَّمة في إثبات نفسه بعبارة أخرى»[4] وذلك بـ«نسبة المقدّمات إلى النتيجة بأن لا يكون اللازمُ قولا غيرَ المقدّمات»[5]، وهو ضرب من المصادرة على المطلوب أدرجه أهل المنطق في باب المغالطات.

أما المطعن الذي تشترك فيه المقاربتان فهو أن ما تصبو الفرضية الإنشائية ونظرية مسلمات المحادثة إلى تفسيره من الظواهر تتكفل به نظرية المحادثة التي وضعها غرايس ونظرية الأعمال اللغوية التي طورها سيرل كما تتكفل به قدرات المتكلم والسامع العرفانية ومعرفتهما بالعالم، ومن ثمَّ خلَص سيرل إلى اعتبار النظريتين مجانبتين للصواب وقضى بعدم الحاجة إليهما.

---

(1) Gordon.

(2) Lakoff.

(3) الأحمد نكَري، عبد النبي بن عبد الرسول. (1760/1975). **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء**. 4 أجزاء. ط 2. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان. III، 190.

(4) ابن تيمية (ت 728هـ)، **الرد على المنطقيين**. دار المعرفة. بيروت. لبنان، ص. 228.

(5) التهانوي، محمد علي بن علي. 1745/1996. **كشاف اصطلاحات الفنون**. مجلدان. حققه رفيق العجم وجماعته. ط 1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت. II، 1554.

II

ويجوز لنا أن نعُدَّ **العبارة والمعنى** حلْقة من أهم الحلَقات في تفكير سيرل اللغوي قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى من تفكيره مدارها فلسفة الذهن. فقد صرح المؤلف نفسه بأنه كان ينوي إدراج باب في **العبارة والمعنى** يتعلق بالقصدية إلا أن هذا الباب نما واتسع ليصبح كتابا برأسه. ذلك أن من أهم النتائج التي أفضت إليها تجربة سيرل اللغوية هو الوقوف على حقيقة أن فلسفة اللغة ينبغي أن تكون فرعا عن فلسفة الذهن. وأنه لا سبيل إلى حل ما عُدَّ مشكلا مركزيا في فلسفة اللغة، وهو مشكل الإحالة، إلا بجعل نظرية الإحالة «جزءا من نظرية عامة في القصدية أي نظرية في كيفية ارتباط الذهن بالأشياء في العالم عموما»[1].

وعلى هذا يكون كتاب سيرل اللاحق الموسوم **بالقصدية** امتدادا لكتابي **العبارة والمعنى والأعمال اللغوية**. إذ فيه تؤصَّل الآراء والمفاهيم الواردة فيهما وتُرسَّخ في فلسفة الذهن. ذلك أنه «لما كانت الأعمال اللغوية ضربا من العمل البشري، ولما كانت قدرة الكلام على تمثيل الأشياء وهيئات الأشياء جزءا من قدرة أشمل للذهن على ربط الجسد بالعالم فإنَّ كلَّ تفسير كاف شاف للكلام واللغة يقتضي تفسير الكيفية التي يربط الذهنُ / الدماغُ بمقتضاها الجسدَ بالعالم»[2].

ولنا أن نرى في الربط بين هذين المبحثين الفلسفيين مسلكا شبيها بما حصل من تطور في النظريات اللسانية. فلئن قامت البنيوية والوظيفية من بعدها على تأكيد الطابع الاجتماعي للغة باعتبارها مؤسسة بشرية[3] فإنَّ النظريتين التوليدية ثم العرفانية استبدلتا هذا الاعتبار الاجتماعي باعتبار ذهني نفساني فأصبح ينظر إلى اللغة على أنها نتاج للدماغ ووظيفة من وظائف الذهن وجزء لا

---

(1) اطلب مقدمته لهذا العمل.

(2) Searle, 1983, vii.

(3) اطلب سوسير، فرديناند دي، 1916/1985، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي وجماعته، الدار العربية للكتاب، تونس ـ ليبيا، 29–30؛ ومارتيناي، أندري، ضمن **إطلالات على أهم النظريات اللسانية والدلالية في القرن العشرين**، ترجمة عزالدين المجدوب، بيت الحكمة، 2012، ص. 37.

يتجزأ من العرفان. وإذا كان سوسير قد ألح في شأن تخليص اللسانيات من علم النفس[1] فإنَّ «موضوع هذا الفرع الخاص من علم النفس العرفاني المعروف باللسانيات، في رأي تشومسكي، ليس البتة نتاجا من نتاجات النشاط النفسي بل هو النواة الصُّلبة المتسلطةُ على هذا النشاط... فالحق أنَّ ملكة اللغة ينبغي أن تُعدَّ «عضوا ذهنيا» محدَّدا تحديدا بيولوجيا»[2]. وعلى هذا ذهب لانغاكر إلى أنَّ المَفْهَمَةَ [والمقصودُ بها، إجمالا، المعاني اللغوية] «راسخةٌ في الواقع الطبيعي رغم أنها ظاهرة ذهنية: فهي عبارة عن نشاط من أنشطة الدماغ الذي يعمل باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجسم، وهذا الجسم يعمل باعتباره جزءا لا يتجزأ من العالم»[3].

ولا يعني هذا إنكارَ الجانب الاجتماعيِّ للغة بالكُلِّية. فربط اللغة بالذهن لا يخالف عند سيرل «حقيقةَ أنَّ اللغة ظاهرةٌ اجتماعيةٌ في جوهرها وأنَّ أشكالَ القصديةِ الثاوية تحت اللغة أشكال اجتماعية»[4]. والمعاني اللغوية عند لانغاكر «راسخة أيضا في التفاعل الاجتماعي، يتّقاوَلُ فيها المتخاطبون على أساس تقويم بعضهم لمعرفة البعض الآخر وفكّره ومقاصده إلخ.»[5].

واللافت للنظر أن سيرل درس قصدية الأحوال النفسانية استنادا إلى قصدية الأعمال اللغوية فاستثمر السمة القصدية في هذه الأعمال وكونها موجهة إلى أشياء العالم الخارجي ومتعلقة بها لدراسة قصدية الأحوال الذهنية رغم أنه يذهب إلى أن القصدية اللغوية مشتقة من القصدية الذهنية وفرع عنها. وتوخي سيرل هذا المسلك المجانب للحدس راجع إلى صعوبة دراسة القصدية الذهنية في ذاتها ويُسر الاستدلال عليها بآثارها اللغوية.

وتعد الهيئات القصدية (أو الأحوال النفسانية التي تسمى في بعض الأدبيات

---

(1) سوسير، م. ن.

(2) Caron, Jean. 2006. "Le rapport entre le langage et la pensée au XX^{e} siècle", *Histoire des sciences du langage*, Edité par Sylvain Auroux & al. Tome 3. 2644-45.

(3) Langacker, 2008, 4.

(4) Searle, 1983, viii.

(5) Langacker, op. cit.

مواقف قضوية) من قبيل الاعتقاد والرغبة والقصد أساسا ذهنيا للأعمال اللغوية فهي تتقدم عليها في الوجود وبواسطتها يكون الارتباط بين الذهن أو الدماغ والواقع. وتناسب الهيئة القصدية أو الحالة الذهنية في نظرية الأعمال اللغوية شرط الإخلاص[1] في العمل اللغوي، ذلك أن وراء كل عمل لغوي حالة نفسية يعبر عنها إنجاز ذلك العمل اللغوي. فالخبر يعبر عن اعتقاد المتكلم في شيء ما، وذلك الاعتقاد هو شرط الإخلاص فيه؛ والأمر يعبر عن رغبة المتكلم في أن يفعل السامع شيئا ما، وتلك الرغبة أو الإرادة هي شرط الإخلاص فيه؛ والوعد يعبر عن نية المتكلم (أو قصده) فعل شيء ما، وهي شرط الإخلاص فيه؛ والاعتذار يعبر عن الأسف والتهنئة تعبر عن طيب النفس إلخ. فالعلاقة بين العمل اللغوي والحالة القصدية علاقة داخلية قائمة على الاقتضاء الشرطي: ولا يمكن نفي العمل اللغوي وإثبات الحالة القصدية المناسبة له أو العكس. فلا يمكن أن تقول: «الثلج أبيض ولكني لا أعتقد أن الثلج أبيض»، ولا أن تقول: «آمرك بفعل كذا ولكني لا أريدك أن تفعله»، ولا أن تقول: «أعتذر عن فعل كذا ولكني لا آسف على فعله»، و«أهنئك على فعل كذا ولكني لست مسرورا بذلك»؛ إلا في الحالات التي يتبرأ فيها المتكلم من العمل اللغوي الذي ينجزه كأنه يتكلم على لسان آخر (حالة الضابط الذي ينقل أوامر رئيسه إلى الجنود دون أن يكون راغبا في الامتثال لتلك الأوامر). ومن ثم فإن التعبير عن الأحوال القصدية لا يعني بالضرورة وجودها لأن من ينجز العمل اللغوي قد يكذب وقد ينجز عملا لغويا غير صادق). وعلى هذا فالحالة القصدية لا ترافق العمل اللغوي ضرورة ولكن

---

(1) ترجمنا عبارة sincerity condition بشرط الإخلاص لا بشرط الصدق الذي يقابل عبارة truth condition وذلك لأن العبارة الأولى تفيد الهيئة الذهنية والحالة النفسية الكامنة وراء كل عمل لغوي. أما العبارة الثانية فتفيد نوعا مخصوصا من شروط الاستيفاء conditions of satisfaction وهو النوع المتعلق بالتقريريات. وقد استحسنا ترجمة أميرة غنيم للعبارة الأولى بـ«الصدق في النية» (أطلب سيرل، 2015/1969) ولكننا وجدنا أنها لا تلائم بعض سياقات استعمال المصطلح. فلو اعتمدناه في بعض كلامنا الوارد في المتن لقلنا «والوعد يعبر عن نية المتكلم فعل شيء ما. وهي شرط صدق النية فيه» ولخرجنا بذلك إلى الإحالة.

إنجـاز العـمل اللغـوي يعـبر بالضـرورة، عند السـامع، عن الحـالة القـصـدية المناسبة[1].

ومن وجوه الترابط بين الأعمال اللغوية والأحوال القصدية اتحادهما في اتجاه المطابقة. واتجاه المطابقة في التقريريات (أو الخبريات) يجري من الكلمات إلى العالم. فإذا لم يكن وصفي لهيئة الأشياء في الكون صادقا فعليّ أن أغير أقوالي حتى تلائم هيئة الأشياء لا أن أغير الكون حتى يلائم أقوالي. واتجاه المطابقة في التوجيهيات والوعديات يجري من العالم إلى الكلمات. فإذا أمرت آمرا لم يمتثل له أو وعدت وعدا لم أنجزه فليس علي أن أغير أقوالي وإنما حسبي أن أفعل ما به يمتثل للأمر وما به ينجز الوعد. وكذا القول في الهيئات النفسانية فإن منها ما يجري من الذهن إلى الكون كالاعتقاد مثلا (إذا لم يكن اعتقادي موافقا لهيئة الأشياء في الكون فعليّ أن أغير اعتقادي ومعنى ذلك أن إصلاح الاختلال في المطابقة يكون بتغيير الاعتقاد لا بتغيير العالم)، ومنها ما يجري من الكون إلى الذهن (لا يمكنني أن أغير إرادتي أو نيتي حتى يتحقق ما تتعلق به تلك الإرادة أو ينجز به مضمون هذه النية بل علي أن أغير متعلق الإرادة أو النية في الواقع)[2].

وتشترك الأعمال اللغوية والهيئات القصدية في شروط الاستيفاء أو النجاح وهي شروط الصدق في التقريريات وشروط التحقق في التوجيهيات ما دام للعمل اللغوي أو الحالة الذهنية اتجاه مطابقة. فالاعتقادات تشبه الأخبار في أنها تكون صادقة أو كاذبة، ذلك أن الأخبار تكون مستوفاة إذا كانت صادقة وإذا كانت صادقة فقط، والاعتقادات تكون مستوفاة إذا كانت الأشياء على صورة ما أعتقده وإذا كانت كذلك فقط. فإذا كنت أعتقد أن المطر ينزل فإن مضمون اعتقادي هو أن المطر ينزل وشروط الاستيفاء أن المطر ينزل وليست شروطا أخرى من قبيل أن الأرض مبللة أو أن الماء يسقط فوق رأسي. وأيضا فالأمر لا يُستوفى إلا إذا استجيب للإرادة الكامنة وراءه. فمن المهم أن نرى أن الأعمال

---

(1) Cf. Searle, 1983, 9.

(2) Cf. *ibid.*, 7.

اللغوية لا تكون مستوفاة إلا إذا كانت الحالة النفسانية أو الهيئة الذهنية المناسبة مستوفاة أيضا. فشروط استيفائهما واحدة في كل الحالات.[1]

ومما يقرب بين الأعمال اللغوية والأحوال النفسانية اشتراكهما في التمثيل ذلك أن القصدية تعني تعلق الحالة الذهنية بشيء ما والتوجه إليه والتسلط عليه. ومعنى التعلق أن تكون هذه الأحوال ذات موضوع لا أحوالا نفسانية لا موضوع لها. ومن ثم تقوم كل هيئة قصدية على تمثيل لمضمون ما (كنزول المطر أو الخروج من الغرفة مثلا) بطريقة (= وجه) نفسية ما (كالاعتقاد في المثال الأول والرغبة في المثال الثاني)، والمقصود بالمضمون التمثيلي أو المضمون القصدي في الهيئات الذهنية هو ما يقابل المضمون القضوي في الأعمال اللغوية. ولكن سيرل يقول إن استعماله لمفهوم التمثيل يختلف عن استعماله في الفلسفة التقليدية وعلم النفس العرفاني: فالتمثيل عنده لا يقتصر على الإحالة بل يشمل أيضا الحمل وشروط الاستيفاء. فليس معنى التمثيل عند سيرل أن الحالة القصدية صورة لشيء أو أن لها معنى. بل المقصود بالتمثيل في الاعتقاد مثلا هو أن يكون له محتوى قضوي (هيئة الأشياء في الكون) ووجه نفساني (الاعتقاد. الرغبة أو الإرادة، النية أو القصد...) وأن مضمونه القضوي يحدد جملة من شروط الاستيفاء وأن وجهه النفسي يحدد اتجاه مطابقة مضمونه القضوي بالمعنى المستعمل في نظرية الأعمال اللغوية. فالخبر يتضمن تمثيلا لهيئة الأشياء وكذلك الاعتقاد، ويتضمن الأمر تمثيلا لهيئة الأشياء بحكم مضمونه القضوي وكذلك الرغبة أو الإرادة باعتبار تعلقهما بمضمون قضوي. ومن ثم تكون الهيئة القصدية تمثيلا لشروط استيفائها، ولا بد لصاحب الحالة الذهنية أن يكون على وعي لشروط نجاحها أو خيبتها، وليس معنى التمثيل أن الهيئة القصدية علامة أو صورة لشيء آخر غيرها. فما يحدد التمثيل عند سيرل هو مضمونه القضوي ووجهه النفسي لا بنيته الصورية كما هو الشأن في علم النفس العرفاني. ويترتب على ذلك أنه لا بد لكل حالة قصدية ممثلة من مضمون قضوي ووجه نفسي، فإذا كان المضمون قضية حدد ذلك المضمون

(1) Cf. *ibid*., 9.

شروط الاستيفاء أو النجاح. أما الحالات غير القضوية فلا تتعلق فيها الهيئة الذهنية بمضمون قضوي كالشعور باللذة أو الألم أو الحب أو الكره، ذلك أنّ شروط الاستيفاء أو النجاح هي الشروط التي يحددها المحتوى القضوي في حال استيفاء الحالة ونجاحها[1].

غير أن الفرق الجوهري بين قصدية الأحوال الذهنية وقصدية الأعمال اللغوية هو أن الجمل التي تنجز بها الأعمال اللغوية أي الأصوات الصادرة عن جهاز النطق أو العلامات المكتوبة هي في معنى من المعاني أشياء كسائر أشياء العالم الأخرى ومن ثم فإن قدرتها على التمثيل ليست ذاتية متأصلة فيها ولكنها مشتقة من قصدية الذهن. أما قصدية الأحوال الذهنية فهي ليست مشتقة من أشكال قبلية من القصدية بل هي أشكال ذاتية متأصلة في الذهن. فالمتكلم يستعمل الجمل للإخبار أو الاستفهام ولكنه لا يستعمل أحواله الذهنية لذلك، بل إن هذه الأحوال حاصلة له دون عناء ورغما عنه في كثير من الأحيان خلافا لاستعمال اللغة. فالجملة مثلا موضوع إعرابي تركيبي تتسلط عليه القدرات التمثيلية. وليست الاعتقادات والرغبات والأحوال القصدية الأخرى مواضيع إعرابية وإن كان يعبر عنها في الأكثر بجمل، وليست قدراتها التمثيلية مفروضة بل ذاتية. وإذا كانت الأعمال اللغوية إنجازات تتناولها المشاهدة وتدرك بالحس والعيان من قبل أن لها تجليا فيزيائيا سمعيا أو بصريا، فإن الهيئات القصدية أحوال باطنية تعدَمُ هذا التجلي[2].

ويترتب على هذا القول بأن المفاهيم الدلالية الأساسية من قبيل مفهوم المعنى قابلية لأن ترد إلى مفاهيم نفسية أبسط من قبيل الظواهر القصدية كالاعتقاد والرغبة والقصد. فالمعنى أي ما يقصده المتكلم بكلامه يمكن أن يفسر وفقا لوجهة النظر الطبيعية البيولوجية هذه على أنه تطور لأشكال بدائية من القصدية أي أنّ ما يكمن خلف المعنى هو الهيئات والأحوال النفسية كالاعتقاد والرغبة والنية، وهذه الظواهر النفسية تتحقق لغويا في أغلب الأحيان فتؤدى

---

(1) Cf. *ibid.*, 10-11.

(2) Cf. *ibid.*, vii.

معنى ولكن التعبير عنها لغويا ليس ضروريا ولا يؤثر في وجود الأحوال القصدية الأساسية[1].

ولا يتعلق المعنى بالهيئات القصدية والأحوال النفسية كالاعتقاد وغيره بل يتعلق بالجمل والأعمال اللغوية أي بالأقوال. لذلك يصح أن نسأل عن معاني الجمل والأقوال ولا يصح أن نسأل عن معنى الاعتقاد والإرادة والنية مثلا. فالمعنى لا يوجد إلا عندما يوجد تمييز بين الحالة القصدية وتجليها وخروجها إلى العيان والمشاهدة في صورة عمل لغوي. ذلك أنه يوجد فرق بين أن تعتقد في شيء وأن تعني شيئا وأن تخبر عن شيء أو تقرره. فالاعتقاد يقوم في النفس ولا يحتاج لحصوله إلى شيء آخر، وأن تعني شيئا إنما يكون عادة بواسطة قول أو إشارة أو صورة أو ما أشبه ذلك. وليس اعتقادك شيئا وكونك تقصد شيئا بعملين. أما الإخبار فهو عمل قولي يمكن أن يصبح عملا مضمنا في القول إذا صاحبه القصد[2].

وإذا كان المعنى نوعا من القصدية فما الذي يميزه عن غيره؟ وبعبارة أخرى ما الذي يضيفه القصد إلى الحدث الفيزيائي الذي يتألف من أصوات أو إشارات أو حروف مكتوبة حتى تكون الظاهرة الفيزيائية ذات معنى؟

إن العلاقة بين الهيئة القصدية والعمل اللغوي هو أن المتكلم يفرض على العمل اللغوي نفس شروط الاستيفاء في الهيئة القصدية. ومن ثم تكون قصدية إنجاز العمل اللغوي مضاعفة. فهي تتكون من قصدية الهيئة الذهنية وقصدية أخرى هي القصد (أو النية بالمعنى العادي) إلى فرض شروط استيفاء قصدية الهيئة الذهنية على الظواهر الصوتية أو الخطية المستعملة لإنجاز العمل اللغوي. فشروط استيفاء الاعتقاد (وهو الهيئة الذهنية) والخبر أو التقرير (وهو العمل اللغوي) واحدة. فإلى قصدية الهيئات الذهنية أو الأحوال النفسانية ينضاف قصد ثان هو قصد المعنى أو القصد إلى إحداث المعنى[3].

ويختلف قصد المعنى أي فرض القصدية الأولية على الظواهر الصوتية أو

---

(1) Cf. *ibid*., 160.

(2) Cf. *ibid*., 29.

(3) Cf. *ibid*., 28.

الخطية عن شروط الإخلاص وعن العمل اللغوي نفسه لأن قصد المعنى يتحقق وإن لم تتحقق شروطُ صدقِ شرطِ الإخلاص أي الهيئة القصدية وشروطُ صدقِ العمل اللغوي. فقد يتحقق قصد المعنى بقولي: «إن المطر ينزل» رغم أنه لا يلزم من ذلك أن المطر ينزل، وشروطُ استيفاء قصد المعنى مختلفة عن شروط استيفاء الهيئة النفسية والعمل اللغوي معا (فمن شروط استيفاء القصد إلى إحداث المعنى الظواهرُ والأحداث الفيزيائية كالصوت والإشارة والخط) لكن شروط استيفاء الهيئة النفسية والعمل اللغوي واحدة دوما[1].

ويترتب على ذلك أنَّ الذهن، في اللغة، يفرض قصديته على الظواهر غير اللغوية كالصوت والإشارة بأن يجعل شروط استيفاء الحالة القصدية هي شروط استيفاء العمل اللغوي. فشرط استيفاء الاعتقاد مثلا ينتقل منه إلى عمل الإخبار عنه، وهذه هي طريقة الذهن في فرض قصديته على الظواهر غير القصدية (أي الصوت والإشارة والخط إلخ.). والغرض من الانتقال من الهيئة القصدية إلى اللغة إظهار الهيئة القصدية وإشهارها حتى يعلمها الغير، فكل عمل لغوي تناسبه حالة نفسية ذهنية معلومة يكون العمل إظهارا لها[2].

وبهذا يكون سيرل من القائلين باستقلال الفكر عن اللغة وبأن له انتظاما سابقا لا دور للغة إلا في تجليته وإظهاره للعيان، وبأن هذا الفكر لا يقتصر على الإنسان بل يتعداه إلى غيره من الأنواع الحيوانية، وهو يخالف بهذا مخالفة بينة معاصريه من فلاسفة اللغة التحليليين من أمثال فودور وديفدسن على حدٍّ ما يظهرُ من قوله: «يرى بعض الفلاسفة ولا سيما فودور (1975)[3] أنَّ كل فِكْر يقتضي تركيبا لغويا، وأنه ليس في وسع بني البشر أن يكتسبوا لسانا طبيعيا إلا لأنَّ لهم سلفا «لغةَ فِكْر» فطريةً مزوَّدَةً بتركيب له من الثراء ما لأيِّ لسان من الألسنة البشرية. ويعتقد آخرون ولا سيما ديفدسن (1975)[4] أن الفكر متعذر

---

(1) Cf. *ibid*., 165.

(2) Cf. *ibid*., 177.

(3) Fodor, J. A. (1975). *The Language of Thought*. New York: Thomas Y. Crowell.

(4) Davidson, D. (1975). "Thought and talk". In: S. Guttenplan (ed.). Mind and Language, pp. 7-23. Oxford: Clarendon Press.

بدون اللغة. ومن ثم فهم يَنفُون على نحو لا تكاد تصدقه، إمكان أن تكون للحيوانات هيئات قصدية من قبيل الاعتقادات والرغبات. وبضد ذلك فأنا أرى أنه من البَيِّن أن لكثير من الحيوانات، ومنها كلبي غلبارت على سبيل المثال، إدراكاتٍ ومقاصدَ واعتقادات ورغبات دون أن يكون لها مع ذلك شيء يشبه اللغة له بنية تركيبية يُتَصَرَّفُ فيها بكل حرية. وحتى إن لم يصدق ظني في كلبي غلبارت فإن البراهين البيولوجية المتعلقة بالعرفان الحيواني من الكثرة بحيث تُضعِفُ رأي ديفدسن»[1].

ويخالف سيرل أيضا مخالفة لا شبهة فيها ما ذهب إليه سوسير من أنَّ «فكرنا من الناحية النفسية وبقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتلة مبهمة الشكل غامضة الملامح. وقد اتفق جميع الفلاسفة واللغويين في كل العصور على الاعتراف بأنه لولا الاستعانة بالعلامات لكنا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تمييزا واضحا، دائما. فمثَل الفكْر إذا اعتبرناه في حد ذاته كمثَل السديم حيث لا شيءَ معيَّنَ الحدود بالضرورة. فلا أفكار موجودةٌ سلفا، ولا وجودَ لأي شيء متميز قبل ظهور اللغة»[2].

ومن ضروب الأعمال اللغوية التي سعى سيرل إلى تأصيلها في قصدية الذهن عمل الإحالة. ولئن كان المؤلف قد تناول بعض مظاهر الإحالة في الباب السابع من **الأعمال اللغوية**[3] من خلال النظر في الرسوم المحددة وأسماء الأعلام. وفي الباب السادس من **العبارة والمعنى** من خلال فحص التمييز المعهود المتعارف في فلسفة اللغة بين الإسنادي والإحالي، فإنه رجع في **القصدية إلى الاسم العلم** فاستعرض أهمَّ رأيين متنافسين في تفسير إحالته: أولهما رأي

(1) Searle, John. 2007. "What is language: some preliminary remarks" in *John Searle's Philosophy of Language: Force, Meaning, and Mind*. edited by Savas L. Tsohatzidis, Cambridge University Press, New York. p. 25.

(2) سوسير، 172.

(3) اطلب سورل، 2015 / 1969، 263–290.

القائلين بـ«السببية»، من أمثال كريبكي[1] ودونالن[2]، الذين يرَوْنَ أن اسم العلم لا يفيدُ ولا يُعلَّقُ به معنى، وأنه يستعمل للإحالة فحسب وأن الضامن للإحالة في استعماله إنما هو العلاقة السببية الخارجية بين الأقوال والأشياء التي تحيل عليها، وهي علاقة تقوم على سلسلة تواصل سببية تقتضي أن يستعمل المتكلم اسم العلم بالمعنى الذي أخذه عن غيره مسلسلا إلى قائله الأول، وعادة ما تقع التسمية الأولى في طقس يسميه كريبكي طقس المعمودية، وفيه يطلق الاسم العلم على الشيء أمام جمع غفير من الناس؛ وثانيهما رأي القائلين بالوصفية، من أمثال فريغه[3] وراسل[4]، الذين يرون أن اسم العلم يفيد في نفسه فائدة لأنه يناسب رسما محددا أو جملة من الرسوم المحددة يمكن تعويضه بها. وقد اتخذ سيرل موقفا قريبا من موقف فريغه وسعى إلى توسيع نظريته وتخليصها من عيوبها[5]. فهو يرى ما يراه فريغه من ضرورة وجود مضمون قصدي (بمعناه الواسع المتضمن للشبكة المؤلفة من الهيئات القصدية الأخرى أي من سائر الاعتقادات والرغبات وما إليها، والخلفية التي تتضمن القدرات العرفانية العامة)[6] يحيل بمقتضاه اسم العلم، ولكنه يخالفه في اشتراط أن يكون اسم العلم قابلا دوما لأن يُعوَّض برسم أو وصف وأن يُعبَّرَ عنه بالكلمات، فهو يرى أن الجانب الإحالي في الاسم العلم أقوى من الجانب الدلالي من قِبَلِ أنَّ الغرضَ من استعمال أسماء الأعلام إنما هو الإحالة لا الوصف، ومن ثم كان المضمون الوصفيُّ ثانويا في الاعتبار. وسعى مع ذلك، منطلقا من تحليل أشهر نصوص القائلين بالسببية إلى بيان أن النظرية السببية أيضا نظرية وصفية في أساسها[7] لأنها تعتمد في وصفها لاكتساب اسم العلم عبارات قصدية وصفية.

---

(1) Kripke.

(2) Donnellan.

(3) Frege.

(4) Russell.

(5) Cf. Searle, 1983, 244, 255.

(6) Cf. *ibid.*, 141-144.

(7) Cf. *ibid.*, 144-148.

ولأن السلسلة السببية التي يقول بها أصحاب هذا المذهب ليست سببية خارجية محضة[1]. فلا بد أن يكون لكل متكلم قصد إلى استعمال الاسم كما استعمله من أخذ عنه ذلك الاسم.

والذي يراه سيرل أن المضمون القصدي المقترن باسم العلم كاف في الإحالة[2] وهو الضامن لنجاحها فـ«لما كانت الإحالة اللغوية تابعة دوما للإحالة الذهنية أو شكلا من أشكالها. ولما كانت الإحالة الذهنية تقع بمقتضى مضمون قصدي فإن أسماء الأعلام لا بد أن تتوقف على مضمون قصدي على نحو من الأنحاء»[3].

غير أن ما يعسر علينا فهمه في هذا الباب هو أن يكون المضمون القصدي أي تعلق ذهن المتكلم بموضوع ما ومرجع خارجي وحيد يروم الإحالة عليه كافيا وحده في نجاح الإحالة[4] من قِبَل أن القائل بالوصفية يرى أن «المتكلم لا يحيل على الشيء إلا لأن الشيء يستوفي المضمون القصدي المقترن بالاسم. ولا يحيل إلا لهذا السبب فحسب»[5]. رغم أن أسماء الأعلام تفتقر إلى المضمون القصدي الصريح[6] ورغم أن المضمون القصدي قد لا يكون جزءا من تعريف الاسم[7]. ورغم أنه ليس من الضروري التعبير دوما عن المضمون القصدي بالكلمات. ورغم أن الوصف المقترن باسم العلم قد لا يكون صادقا عليه. فقد يقدم المتكلم للاسم العلم تعريفا غير مطابق ومع ذلك تنجح الإحالة إذا أدرك المتكلم مقصده.

والذي يظهر من كلام سيرل أن الإحالة عنده تجري في فضاء مغلق هو ذهن المتكلم الذي لا ينبغي الاعتداد دوما بما يقوله لأن ما يقوله قد يكون غرضه «الاستهلاك العام»[8]. فـ«لا يكفي الاقتصار على ما يقوله المتكلم في الجواب عن

(1) Cf. *ibid*., 235.

(2) Cf. *ibid*., 234-235.

(3) *Ibid*., 233.

(4) Cf. *ibid*., 252, 254.

(5) *Ibid*., 234.

(6) Cf. *ibid*., 231.

(7) Cf. *ibid*., 255.

(8) Cf. *ibid*., 254.

مسألة ما، بل لا بد من النظر في مضمونه القصدي بأكمله وكذلك في قدراته الخلفية المقترنة بالاسم...»[1]. ويترتب على هذا أن سيرل لا يولي المخاطَب كبير عناية، ولا يبالي كثيرا بأن يكون المتكلم والسامع متواطئين على إسناد نفس المرجع للعبارة اللغوية التي يستعملها المتكلم، ولا يكترث للتطابق بين إحالة المتكلم وما يسميه دونالن بالإحالة الدلالية. رغم أن نجاح الإحالة رهين بهذا التطابق[2]. ومن ثم يتَّجه في رأينا تصوير كريبكي للوصفية ـ الذي اعتبره سيرل ضربا من سوء الفهم ـ ومؤداه أن «إنسانا يطلق الاسم فعلا بأن يختليَ بنفسه في بيته ويقول إن المحال عليه ينبغي أن يكون شيئا وحيدا له خصائص مشخَّصة معلومة»[3].

ولا يعدَم موقفُ سيرل في هذه المسألة ـ وفيما وقفنا عليه من أنَّ الغرضَ من الانتقال من الهيئة القصدية إلى اللغة إظهارُ الهيئة القصدية وإشهارُها حتى يعلمها الغير ـ الصِّلَة بتطور تفكيره اللاحق في وظيفة اللغة. فلئن ذهب في **العبارة والمعنى** إلى أن الغرض من اللغة هو التواصل فإنه فرق في **القصدية**[4] بين القصد التمثيلي للمعنى بواسطة اللغة وقصد التواصل. فأصبحت الوظيفة الرئيسية للغة عنده مشتقة من وظيفة القصدية الأساسية للأحوال الذهنية وهي وظيفة التمثيل. ذلك أن الأحوال الذهنية كالاعتقاد مثلا تمثل شروط صدقها أو نجاحها: فالاعتقاد بأن المطر ينزل تمثيل لهيئة الأشياء التي هي نزول المطر وهو مستقل عن طريقة التعبير عنه والإخبار به، والتعبير عنه باللغة هو قصدية من درجة ثانية تقوم على شحن الأصوات بالقصدية الأولى الطبيعية غير المكتسبة وفرض المعنى عليها حتى تصبح معبرة عنه بعد أن كانت مجرد أصوات لا معنى لها. أما التواصل فيأتي في مرحلة لاحقة عندما يعتزم المتكلم نقل هيئاته القصدية وحالاته الذهنية إلى الغير. وفي هذا يختلف سيرل عن غرايس الذي يرى أن قصد المتكلم إلى قول شيء يعني أن تكون له جملة من المقاصد الموجهة للتأثير في السامعين: «... وبعد سنوات عندما كتبت القصدية، تبينت أنه توجد

---

(1) *Ibid.*, 252.

(2) اطلب الباب السادس من هذا الكتاب، وموشلر وريبول، 1994/2010، 365.

(3) Searle, 1983, 233.

(4) Cf. ibid., 175.

مقاربة أبسط بكثير، وهي في نظري أدقُّ من المقاربة التي استعملها غرايس. ويبدو لي أنَّ غرايس يخلط بين المعنى والتواصل، ذلك أنه بتحليله المعنى من جهة القصد إلى إحداث التأثير في السامع يجعل سمتين متميزتين من سمات العمل اللغوي سمة واحدة: أعني مضمونَ العمل اللغوي وقوته (معنى القول) من ناحية، وإبلاغَ ذلك المضمون وتلك القوَّة إلى السامع (إحداث الأثر) من ناحية أخرى. وظنّي أنّي بتفسيري المعنى بالنظر إلى القصدية، وبتمييز المعنى من التواصل أكون قد توصلت إلى نظرية أبسط وأقوى في الأعمال اللغوية»[1].

(1) Searle, John. 2002. *Speech Acts, Mind, and Social Reality: Discussions with John R. Searle*. edited by Günther Grewendorf and Georg Meggle. Springer Science+Business Media Dordrecht, Holland. p. 4.